



## مجلة دراسات دولية

اسم المقال: العلاقات الفرنسية - الليبية: خلفية تاريخية ورؤى مستقبلية

اسم الكاتب: أ.م.د. مفيد كاصد الزيدى

رابط ثابت: <https://political-encyclopedia.org/library/7026>

تاريخ الاسترداد: 2025/05/04 16:07 +03

الموسوعة السياسية هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.

لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على [info@political-encyclopedia.org](mailto:info@political-encyclopedia.org)

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسية – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع <https://political-encyclopedia.org/terms-of-use>

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات دولية جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسية مستوفياً  
شروط حقوق الملكية الفكرية ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي يتضمن المقال تحتها.



{ العلاقات الفرنسية-الليبية:  
خلفية تاريخية ورؤية مستقبلية }

الاستاذ المساعد الدكتور

مفيد كاصد الزيدی<sup>(١)</sup>

Email:mufeed2003@hotmail.com

الملخص

تميزت العلاقات الفرنسية-الليبية بحالة من عدم الاستقرار وعرفت الكثير من الأزمات وصلت إلى المواجهات العسكرية وال الحرب التي دارت على ارض دولة تشارد في ثمانينيات القرن العشرين، ثم حصل نوع من التطبيع في هذه العلاقات بعد عام ٢٠٠٣ مع التحسن في العلاقات الليبية- الغربية عامة والتي انعكست على تطورها مع فرنسا خاصة. ولكنها شهدت موقفاً فرنسيّاً متشددًا من حكم الزعيم عمر القذافي بعد اندلاع الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١ ووصلت إلى حد التدخل العسكري الفرنسي إلى جانب حلف الناتو من أجل الإطاحة بالنظام، والذي تم بالفعل في تشرين الأول ٢٠١١ وبهذه مرحلة جديدة من التعاون والتحالف بين ليبيا وفرنسا، نسعى إلى بيان الرؤى المستقبلية له في هذا البحث.

مقدمة.

لقد تتميز العلاقات الفرنسية- الليبية بالتبذبذب ارتفاعاً وهبوطاً، وعرفت الكثير من الأزمات وصلت في بعض الأحيان إلى مرحلة المواجهة العسكرية المباشرة في حرب تشارد في ثمانينيات القرن العشرين. ثم حصل تطبيع في علاقات البلدين في السنوات الأولى من الألفية الثالثة، لكنها سرعان ما كانت تصاب بالانتكاسة وتعود من جديد إلى المواجهة السياسية والإعلامية. تعد ليبيا دولة ذات أهمية جيوستراتيجية في إطلالتها على البحر المتوسط ومساحتها الكبيرة ومواردها الطبيعية من النفط والغاز الطبيعي والزراعة، والتي تجعل منها محطة أنظار القوى الكبرى

<sup>(١)</sup> مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

والرغبة بإقامة علاقات متميزة معها في الصعد كافة. ومن جانب آخر فان فرنسا دولة لها اهميتها السياسية والتاريخية والاقتصادية كواحدة من القوى الكبرى في العالم، ولها ارث تاريخي وكولونيالي في منطقة شمال أفريقيا، وترغب في إعادة أمجادها من جديد بان يكون لها نفوذ ومصالح إستراتيجية في ليبيا وتعزيز جاهدتها إلى إقامة شراكة معها في ظل النظام الجديد بعد قيام الثورة الليبية التي اندلعت في ١٧ شباط ٢٠١١.

ونطرح في البحث هذا فرضية التقارب الفرنسي - الليبي في أواخر عهد القذافي والفوائد التي أرادت باريس أن تخفيها من ذلك، وهل فشلت خطوات الرئيس نيكولاي ساركوزي (٢٠١٢-٢٠٠٧) في ذلك التقارب، والأهداف التي حلم في تحقيقها في قيادة العمل السياسي والعسكري للإطاحة بالقذافي ونظامه، وهل العلاقات بين البلدين تسير نحو الأفضل وتتحسن في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية.

تم تقسيم البحث على عدة محاور تتناول الخلفية السياسية والاقتصادية والاجتماعية عن ليبيا في عهد القذافي، ثم خلفية عن السياسة الفرنسية تجاه المنطقة العربية، والمحددات الداخلية والخارجية في العلاقات الفرنسية-الليبية، ثم تتطور العلاقات الفرنسية-الليبية للمدة بين ١٩٦٩-٢٠١١، وقيام الثورة الليبية في ١٧ شباط ٢٠١١ وأسبابها الداخلية والخارجية ونتائجها، والدور الفرنسي في دعم الثورة وقادتها الجدد وآفاق العلاقات الفرنسية-الليبية في ظل الظروف التي تعاني منها ليبيا اليوم.

#### أولاً- Libya: البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

تمثل ليبيا ذات أهمية إستراتيجية في أفريقيا، فهي جغرافيا وجيوبيوتيكيا فهي تطل على الساحل الجنوبي من البحر المتوسط، ويحدها من الشرق مصر، ومن الجنوب الشرقي السودان، ومن الجنوب تشاد والنيجر، ومن الغرب الجزائر، ومن الشمال الغربي تونس. وتبلغ مساحة ليبيا ١٨٠٠٠ مليون كم²، وهي الرابعة على الصعيد الأفريقي من ناحية المساحة والسادسة عشر على الصعيد العالمي، ولها ساحل على البحر المتوسط يفصلها عن القارة الأوروبية طوله حوالي ٩٥٥ كم وهو الساحل الأطول بين جميع الدول المطلة على هذا البحر.

من الناحية الاقتصادية، يبلغ عدد سكان ليبيا حسب احصاءات عام ٢٠١٠ حوالي ٩٦٠ و٥٩٧ مليون نسمة، وحسب دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١١ فان تسلسل ليبيا في

التنمية ٦٤ عالمياً و٦ عربياً، ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١١ حوالي ٩٢٠١٠ مليارات دولار، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي ١٢٦٣٧ الف دولار سنوياً، ومتوسط العمر في ليبيا هو ٧٤ سنة، وهي تختل مستوى التنمية العربية (العالية) بين المستويات الأربع وهي (العالية جداً، والعالية، المتوسطة، الضعيفة). ومتلك ليبيا ثروات طبيعية كبيرة في مقدمتها النفط حيث تنتج ٥١ مليون برميل يومياً، وفي الغاز الطبيعي لها احتياطي يبلغ ٤٠ مليار متر مكعب.<sup>(١)</sup>  
 وبرى رونالد جون في رؤيته التحليلية للاقتصاد الليبي ما بعد عام ١٩٦٩ دور النفط والغاز الطبيعي بعدها أساس الدخل القومي الليبي وأنهما خضعاً لسياسة الأقلية في ليبيا وليس لصالح الشعب على الرغم من الثروات الكبيرة التي تتعنت بها خزينة الدولة الليبية، وإن العوائد المالية لم تؤدِ دوراً في حركة القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لأنها تأثرت بالأزمات الاقتصادية التي عانت منها ليبيا على مدى العقود الأربع السابقة. وهذا أسس لإشراكية من الصراع في الاقتصاد الليبي بين الأيديولوجيا الاشتراكية للنظام والثروات النفطية الكبيرة، وكيفية تسخيرها للتنمية والنهوض بالمجتمع والدولة في ليبيا.<sup>(٢)</sup> انظر للتفاصيل عن الانتاج والثروات الليبية في حقل النفط والغاز الطبيعي المجدول أدناه

جدول رقم (١)

#### إنتاج النفط الخام في ليبيا بالألف برميل يومياً (٢٠١٠-٢٠٠٦)

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
١,٤٨٧	١,٤٧٤	١,٧٢٢	١,٦٧٤	١,٧٥١

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد ٢٠١١، صندوق النقد العربي، أبوظبي، ٢٠١١، ص. ٣٣٨.

جدول رقم (٢)

#### الغاز الطبيعي في ليبيا المسوق (٢٠٠٩-٢٠٠٦) بالمليون متر مكعب

٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
١٥,٩٠٠	١٥,٩٠٠	١٥,٢٨٠	١٣,١٩٥

دراسات دولية  
العدد الخامس والخمسون

المصدر: التقرير العربي الموحد ٢٠١١، ص ٣٣٩.

جدول رقم (٣)

احتياطي النفط في ليبيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) بـ(٢٠٠٦) مليون برميل

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
٤٦,٤٢	٤٦,٤٢	٤٤,٢٧	٤٣,٦٦	٤١,٤٦

المصدر: التقرير العربي الموحد ٢٠١١، ص ٣٣٦.

جدول رقم (٤)

احتياطي الغاز الطبيعي في ليبيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) بـ(٢٠٠٦) مليار متر مكعب

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
١,٥٤٩	١,٥٤٩	١,٥٤٠	١,٥٤٠	١,٤٢٠

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي ٢٠١١، ص ٣٣٧.

جدول رقم (٥)

مداخيل النفط والغاز الطبيعي في ليبيا (٢٠٠٦-٢٠١٠) بـ(٢٠٠٦) مليون دولار

٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦
٣٨,٧٦٤	٢٩,٤٤٦	٥٢,٠٨٤	٣٦,٧٨٣	٣٥,٤٧٥

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي ٢٠١١، ص ٣٤٤.

من الناحية الاجتماعية، فقد ادى النزوح الكبير للعديد من الاقوام والشعوب الى الاراضي الليبية على مر السنين الى تشكيل البنية المجتمعية من السكان الأصليين والأقليات ومعها الحاليات الأجنبية، وعلى الرغم من ذلك حافظت ليبيا على وحدتها الجغرافية التي ضمت ثلاث ولايات او مقاطعات هي طرابلس في الغرب وبرقة في الشرق وفزان في الجنوب، فضلا عن التماسك الديني والمذهبي حيث ان غالبية السكان الليبيين هم من المسلمين على (المذهب المالكي) مع نسبة قليلة من (المذهب الشافعي)، مع وجود مسيحي شهد تراجعا في العقود الأخيرة، إلى جانب اليهود في بعض المدن الليبية بفعل المجرات المتواصلة من ليبيا منذ أربعينيات القرن العشرين.

والى جانب السكان العرب هناك الأقليات من البربر الامازيغ الذين يسكنون أقصى الغرب الليبي في مدن زواره وجبل نفوسة وغدامس، وهناك العرب البدو والأندلسيون والأتراء والمصريون الذين يتواجدون في المنطقة الشرقية من ليبيا وامتدادهم الى داخل مصر وأبرزهم قبائل (أولاد علي) ويتواجدون في مناطق السلوم ومرسى مطروح وماجاورهما، وهناك المغاربة والتونسيون في الغرب، والطوارق في الجنوب والسود ويسمون (السودان) وقبائل التبو في مناطق الكفرة وفزان ومرزق وبسبها، واليهود في طرابلس ومصراته ودرنة بشكل خاص، وأيضاً تتواجد الجاليات الإيطالية والمالطية واليونانية والأفريقية. أما اللغات والialects فتنتشر في ليبيا اللغة العربية والامازيغية والأولجية (في منطقة اوجلة وسوكتنة)، والموسماية لدى قبائل الموسا في منطقة غات قرب النمير، والتيها لغة قبائل التبو، ولغة القرعان المستخدمة لدى السكان القادمين من وسط تشاد وهي منتشر في مناطق جنوب ليبيا. (3)

من الناحية السياسية، فقد عانت ليبيا من الغزو والاستيطان من قبل الدول والأقوام امثال الإغريق والرومان والبربر والفينيقيين والوندال والبيزنطيين إلى حين مجيء الإسلام إلى منطقة شمال أفريقيا وتحديداً إلى ليبيا في القرن الأول المجري/ السابع الميلادي في أثناء العصر الراشدي، مروراً إلى فترة الحكم الفاطمي ثم مجيء قوى قبلية وهي بنى هلال وبني سليم، ثم امتداد الدولة الأيوبية من حكم بلاد الشام ومصر لكي تصل إلى ليبيا، ومن ثم الأسبان عام ١٥١٠ دخلوا أجزاء من طرابلس الغرب واستمر حكمهم إلى عام ١٥٣٠ حيث تركوها إلى فرسان مالطا، إلى أن دخلها العثمانيون في عام ١٥٥١ بعد أن استسلم فرسان مالطا في المعارك وسعوا بالخروج من طرابلس الغرب إلى مالطا ودخل الوالي سنان باشا في ١٥٥١ آب المدينة، واستمروا بحكمهم إلى عام ١٧١١ في فترة حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا، ثم عرفت الفترة من عام ١٧١١ إلى عام ١٨٣٤ بحقبة (العهد العثماني الأول)، ثم تبعتها الفترة بين ١٨٣٤ إلى ١٩١١ وتسمى بحقبة (العهد العثماني الثاني). وقد جاء الاحتلال الإيطالي للبيضاء في عام ١٩١١، وظهرت الحركة الوطنية بقيادة الرعيم عمر المختار، واستمرت المواجهات بين الطليان والليبيين إلى فترة الحكم البريطاني الذي امتد بين (١٩٤٧-١٩٥١)، وبعدها أعلنت في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ نشوء (المملكة الليبية المتحدة)، وكان آخر ملوكها إدريس السنوسي الذي استمر حكمه إلى قيام الثورة في الأول

من ايلول/سبتمبر عام ١٩٦٩ ومجيء الضباط الاحرار واعلان الجمهورية الليبية، والتي تحولت بعد سنوات في ٢ اذار/مارس عام ١٩٧٧ إلى الجماهيرية العربية الليبية<sup>(٤)</sup>، حيث استمر حكم الزعيم الليبي عمر القذافي(١٩٦٩-٢٠١١) أكثر من أربعة عقود حتى قيام ثورة ١٧ شباط/فبراير ٢٠١١ والتي وصلت إلى الإطاحة بالنظام الليبي في ٢٣ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠١١<sup>(٤)</sup>

أما الأمن في ليبيا فهو المنظومة الأهم التي عرفت في عهد القذافي، والتي ربطت الأمن الاجتماعي بالولاء للدولة من أجل الحفاظ الاستقرار والأمن في جميع ربوع البلاد، من أقصى الغرب حيث الحدود التونسية- الجزائرية إلى أقصى الشرق حيث الحدود المصرية، ومن الشمال حيث البحر الأبيض المتوسط والحدود البحرية مع أوروبا إلى الجنوب والحدود مع السودان وتشاد والنiger.

في حين غابت الدولة تلك المؤسسة المدنية الحديثة ، فلم يكن احترام للحربيات العامة وحقوق الإنسان و المجتمع المدني الحديث، وبقي التحول من البداوة الى التحضر في السلوك المجتمعي ضعيفا على الرغم من الريع النفطي الهائل، ورها يعود السبب في انتهاج الطريق الاشتراكي للثورة منذ قيامها والتاثير بالتجارب الاشتراكية العربية والعالمية، ثم نقل التجربة السوفيتية الس탈ينية، والاعجاب بتجربة فيدل كاسترو في كوبا ، وتجربة الصين في عهد ماوتسى تونغ جميعها تركت آثارها على التجربة الليبية التي اتبعت الاشتراكية التي طرحها القذافي في(الكتاب الأحضر) أو مأسماه(الطريق الثالث)، وتغيير تسمية الدولة منذ عام ١٩٧٧ ليصبح ( الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى) والذي يبدو متأثرا بتسمية الدولة السوفيتية السابقة.<sup>(٥)</sup>

وكانت سمات تلك الحقبة اعتماد النظام على سياسة الحياد وعدم الانحياز والتقارب مع الدول الآسيوية والإفريقية واللاتينية، ودعم حركات التحرر في مختلف دول العالم ، وتحريم إقامة الأحزاب والجمعيات الأهلية، ومنع الصحفة

ما أضعف حالة المشاركة السياسية والمساهمة الديمقراطيّة في المجتمع الليبي. ولم يكتب دستور للدولة خلال تلك الحقبة واستعاض عنه بالكتاب الأخضر كدستور للدولة، وتحول المجتمع الليبي الذي خرج من النظام الملكي (شبه الليبرالي) إلى مجتمع متغلق تغيب عنه مظاهر الديمقراطيّة والتعددية السياسيّة، وأصبح المواطن مهمّ بالدرجة الأساس في البحث عن لقمة العمل العيش له ولأولاده وأسرته. (٦)

ومن جهة أخرى صرفت الدولة جهودها السياسية وإمكاناتها المالية منذ أواخر تسعينيات القرن العشرين للتحول صوب القارة الأفريقية بهدف إقامة (الاتحاد الأفريقي) أي التحول في سياسة القذافي من العروبة إلى الأفرقة، وفسر المراقبون موقف النظام في التحول الليبي نحو الوحدة الإفريقية نتيجة فشل الجهد الليبي لعدة سنوات في إقامة الوحدة العربية، والتغير في الساحة الدولية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وإقامة نظام القطب الواحد بقيادة الولايات المتحدة، وأثار الغزو العراقي للكويت وتبلور نظام عربي حديد ابتعد عن أيديولوجيا الوحدة العربية والفكر القومي العربي.

وبعد أن انتهت خطوات لتحقيق التعاون الأفريقي-الأفريقي للوصول إلى حلم الاتحاد الأفريقي ليكون على غرار الاتحاد الأوروبي ، حيث بذلك ليبا جهودا كبيرة بدفع المساعدات والتبرعات المالية وإقامة الاستثمارات الليبية والمشاريع الاقتصادية والعمانية . ولكن التجربة الليبية بعد كل الإمكانيات والجهود التي بذلك وصلت إلى طريق مسدود عندما سعى الرعيم الليبي لإقامة (الولايات المتحدة الإفريقية) بعد أن رفضت بعض دول القارة مثل المغرب ومصر وجنوب إفريقيا ذلك المشروع، وعدم تأييد الولايات المتحدة للتغلغل الليبي في القارة الأفريقية، ورفض فرنسا القيام مثل هذا الاتحاد في مناطق نفوذهما (التقلدية) . وبمثابة رؤية التغيرات التي مرت بها الدولة الليبية خلال العقود الماضية من خلال المجدول رقم(٦) أدناه.

## ثانياً: السياسة الفرنسية في المنطقة العربية.

يعود الوجود الفرنسي في المنطقة العربية إلى الثورة الفرنسية عام ١٧٨٩، حيث رافقها تطور التجارة الفرنسية البحرية في عهد نابليون بونابرت أواخر القرن الثامن عشر ومطلع القرن التاسع عشر في هذه المنطقة. ولكن ذلك الوجود تراجع مع التقدم البريطاني في المنطقة على حساب فرنسا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر. وخلال حكم والي مصر محمد علي باشا (١٨٤٠-١٨٠٥) سعت بريطانيا إلى تعزيز نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، في حين اتجهت فرنسا إلى مراقبة ذلك النفوذ والتوسيع في شمال أفريقيا عندما احتلت الجزائر عام ١٨٣٠، وتونس عام ١٨٨١ وتبلور التنافس البريطاني-الفرنسي في مجال السيطرة على طرق النقل المواصلات البحرية في البحر الأحمر والبحر الأبيض المتوسط. ثم تراجع النفوذ الفرنسي في هذه المنطقة بعد الحرب العالمية الأولى والمرحلة التي تلتها نتيجة عوامل عدة أبرزها تزايد النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وظهور التيار القومي العربي ونشوب الثورات العربية ضد الاستعمار الاجنبي، واعلان استقلال عدد من الدول العربية في خمسينيات وستينيات القرن العشرين (٧).

وفي عهد الرئيس الفرنسي شارل ديغول (١٩٥٨-١٩٦٩) اتبع سياسة ضمن المحرر الأوروبي الذي رأى فيه إن استقلال فرنسا لن يأتي إلا بوحدة أوروبا وتحقيق أمنها، وأدى ذلك إلى بعث مجد فرنسا وإعادة تأثيرها في أوروبا والعالم، وعمد إلى إزالة الاستعمار الذي أثقل كاهل فرنسا، وترسيخ التوافق الفرنسي-الألماني في أوروبا، وإنحراف فرنسا من القيادة العسكرية لحلف الناتو الخاضع للهيمنة الأمريكية، وادانة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية، وعمل على صياغة رؤية مختلفة لأوروبا وما يجب أن تكون عليه، وأكد ان أمن أوروبا هو من أمن البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم ركزت فرنسا سياستها على امن وسلام منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال حقبة الحرب الباردة، ومحاولة تقرب وجهات نظر القوتين العظميين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (السابق)، وعدم هيمنة أي منها على تلك المنطقة الحيوية من العالم. ورأى ديغول أيضاً أن الوجود الفرنسي متواضع في المنطقة العربية بسبب اشتراك فرنسا في العدوان الثلاثي على مصر ١٩٥٦ وحرب الجزائر ١٩٥٤، ومن أجل الحفاظ على الوجود الثقافي والتاريخي في المنطقة كان عليه أن ينهي حرب الجزائر ويحسن علاقاته بلاده بالدول العربية ويوقف تأييد بلاده لإسرائيل (٨).

وسار الرؤساء الفرنسيين بعد ديجول على خطى سياساته تجاه قضايا شمال افريقيا والشرق الأوسط لاسيما الرئيس فرانسوا ميرلان (١٩٩٥-١٩٨١) الذي أكد إن فرنسا في ظل حكم الاشتراكيين لاختلف عما كانت عليه في العهد الديغولي. وفي السياق نفسه استمرت سياسة فرنسا في عهد الرئيس جاك شيراك (٢٠٠٧-١٩٩٥) الذي شهدت سنوات حكمه تطويراً ملمسياً في علاقات بلاده بالدول العربية وخاصة دول شمال أفريقيا ومنها ليبيا. وفي عهد الرئيس نيكولا ساركوزي عملت الإدارة الفرنسي للحفاظ على الخط الديغولي-الميترياني داخل (حزب الاتحاد من أجل حركة شعبية) الذي تزعمه ساركوزي مع الميل نحو السياسة الغربية والأمريكية التي تحقق مصالح فرنسا العليا. ومع تولي الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند (٢٠١٢ - إلى الآن) في منتصف أيار ٢٠١٢ الحكم في فرنسا أكد على استمرار الدولة في سياستها الخارجية في الخطوط العامة لها، واستبعاد حدوث تحولات جذرية لها والتأكيد على المصالح الفرنسية في الخارج وخاصة في شمال أفريقيا والشرق الأوسط ، مع دعم ما يعرف بـ(الريع العربي) والاستعداد للتحاور مع الحركات الجديدة بالمنطقة التي تقبل بالديمقراطية وترفض العنف ولا تتجاوز على الحريات العامة كالآديان والمرأة والصحافة والعمل الخيري وغيرها.

علماً إن السياسة الفرنسية فيها اتجاهين رئيسيين، الأول (الديغولي-الميترياني) نسبة إلى الرئيسين ديجول وميرلان، والاتجاه الثاني المذهب الأطلسي الغربي. وبعد الأول الأكثر تأثيراً في السياسة الفرنسية ويرى أصحابه أن فرنسا لها دور متميز وفعال تؤديه في عالم الجنوب وهو جزء من مصالحها الوطنية، وإن هذا الدور لا يتم إلا إذا اتبعت فرنسا سياسة مستقلة في هذه المناطق تحسيداً للمصالح الفرنسية العليا، وتعزيز سياسة التعددية القطبية في العالم. أما الاتجاه الثاني الذي يرى أصحابه أن فرنسا عليها أن تعرف انتماها إلى الأسرة الدولية، وإن واجها يتمثل في أن تكون متضامنة معها، وإن هناك تحديات تواجه فرنسا تمس مصالحها الإستراتيجية ولابد من السير في الاتجاه الذي تمضي فيه الرعامة الغربية سواء الأمريكية أو الأوروبية. وبهذا تهدف فرنسا في سياستها الأوروبية ومن خلال تطلعها إلى منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى تحقيق مصالحها الاستراتيجية وتعزيز نفوذها، والحصول على الامتيازات النفطية والاستثمارات وعقود إعادة البناء

والاعمار وترسيخ الأمن والتنمية الاقتصادية التي تحقق لها مصالحها العليا ، وهي بالتالي تدعم إقامة علاقات وثيقة مع دول المنطقة وفي مقدمتها ليبيا في ظل التجربة الديمقراطية الجديدة.(٩)

### ثالثاً: المحددات الداخلية والخارجية في العلاقات الفرنسية - الليبية.

شهدت العلاقات بين فرنسا وليبيا مؤخرا تحول من حالة العداء إلى التحالف والشراكة في الحالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، وهناك تفاؤل حول مستقبل تلك العلاقات بعد أن توفرت لها مقومات النجاح مثل الوضوح في الرؤية و التعاون والمصالح المشتركة للبلدين، والتوافق في المواقف تجاه القضايا السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي، وأرادا تهمما في الانتقال إلى مستوى التحالف الاستراتيجي، حيث يشير المشهد العام إن ليبيا تضع علاقتها مع فرنسا في إطار النهوض بالتجربة الديمقراطية التي تواجه التحديات الداخلية والخارجية وتحتاج وقفة الاصدقاء بخبراتهم وامكانياتهم للمساعدة في بناء الدولة الليبية الجديدة. وفي المقابل تسعى فرنسا إلى أن تتحقق لها علاقتها مع ليبيا عوائد مالية واستثمارات ومبيعات أسلحة ونفوذ أقوى في منطقة إستراتيجية بالنسبة لها.

وهناك محددات داخلية وخارجية للعلاقات الفرنسية - الليبية. ففي المحددات الداخلية من الناحية السياسية والتي تمثل في دوائر صنع القرار وانعكاسات ذلك على العلاقات بينهما، فليبيا الجديدة التي ظهرت مابعد قيام الثورة الليبية تقوم على نظام يطمح أن يكون ديمقراطي تعددي تشتراك فيه الأحزاب والقوى السياسية التي دخلت اللعبة الديمقراطية وآمنت بها، والاحتكم إلى الانتخابات البرلمانية التي أفرزت (المؤتمر الوطني العام المنتخب من الشعب، والذي انتخب رئيس الحكومة ووافق على التشكيلة الوزارية الجديدة، والمسؤولة امام المجلس الوطني من اجل العمل سوية، أي البرلمان والحكومة من اجل تحقيق الاستقرار في العملية السياسية، واسعاً اجراء الديمقراطية بوجود الأحزاب والتعديدية السياسية والصحافة الحرّة و المنظمات المجتمع المدني وحرية وسائل الاعلام والنشر والحرّيات العامة الأخرى. في حين تقوم وزارة الخارجية كجهة تنفيذية بدور دبلوماسي في بلورة عملية صنع القرار الخارجي بعد عقود طويلة من الحكم الفردي وغياب مظاهر العمل الديمقراطي الحقيقي. أما فرنسا، فإن النظام السياسي فيها تعددي يقوم على رئيس الجمهورية المنتخب، والجمعية الوطنية المنتخبة شعبياً، وهناك وزارة الخارجية ودوائر صنع القرار حيث التعديدية السياسية والحزبية التي تجعل

فرنسا في طليعة دول أوروبا والعالم في الممارسة الديمقراطية مستفيدة من موروثها التاريخي وتقاليدها الرصينة.

ومع انتخاب الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في منتصف عام ٢٠١٢ تتطلع فرنسا إلى التعاون مع حليفتها ألمانيا وإعادة ترتيب الأوضاع في أوروبا من الناحية السياسية، ومواجهة الأزمة المالية التي تعيشها أوروبا، والعمل على حل المشكلات التي تواجهها فرنسا، وسعيها للحفاظ على مكانتها المتميزة في القارة الأوروبية (١٠).

من الناحية الاقتصادية، تعد ليبيا دولة مهمة اقتصادياً من حيث الوفرة المالية والعوائد النفطية، ومتانته من مكانة متميزة للشركات الفرنسية والاستثمارات النفطية، وسوق لشراء الأسلحة والمعدات العسكرية الفرنسية التي يحتاجها الجيش الليبي الجديد من حيث إعادة تنظيمه وتجهيزه على أسس حديثة، وأن النهوض الاقتصادي والمالي الذي تتطلع له الحكومة والشعب الليبي يجعل من المؤكد أن فرنسا وبقية الدول الكبرى تتطلع للتعاون معهما والاستفادة من الفرص التي يوفرها هذا التعاون في المستقبل.

اما فرنسا، وفي ظل التطورات التي شهدتها أوروبا وأزمة الديون السيادية التي انفجرت في أوروبا وتفاقمت أثارها حتى وصلت فرنسا مما أضعف مكانتها الاقتصادية إلى حد ما، وتفاقم الأزمات الداخلية فيها على أكثر من صعيد، وضعف معدل نمو الناتج الإجمالي مقارنة بدول أخرى، فأنما تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية إلى داخل البلاد والسماح لشركاتها للاستثمار في ليبيا، وتطوير التعامل التجاري والمالي معها، والحصول على الطاقة الضرورية من النفط والغاز الطبيعي، وأن تكون شريكاً رئيساً لها تجاريًا واقتصادياً.

من الناحية الاجتماعية، فإن ليبيا بلد ذو نزعة قبلية ومحافظة وتوجد فيه أعداد كبيرة من الشباب الذين شكلوا صلب حركة الثورة الاحتجاجية التي شهدتها المدن الليبية مطلع عام ٢٠١١ مطالبين بالقضاء على البطالة وإيجاد فرص العمل وأنهاء مشكلة السكن وتوفير فرص الزواج للشباب ومساعدتهم من لدن الدولة، وإعادة الكفاءات العلمية من الخارج والتي هربت خلال النظام السابق وضرورة دمجها في المجتمع والدولة بتوفير الظروف المناسبة لها للعمل والإقامة في وطنها، ومواجهة المشكلة القبلية والصراعات بين القبائل التي تنشأ من حين إلى آخر، والنزعات المناطقية التي تكرست

في العهد السابق وظهرت بقوة بعد الثورة وتشكلاليوم تحديداً كبراً لوحدة Libya مع دعوات الفيدرالية وتقسيم البلاد، وتفاقم المشكلات الإثنية والثقافية واللغوية التي تتجسد في ثنايا التعددية المناطقية تلك ومنها الدعوات بالامازغية وانفصال الشرق التي تطالب بحقوق الأثنيات من اللغة والأحزاب والتعليم الخاص بها والتمثيل البرلماني والحكومي والتي تشكل تحديات تواجهها Libya في حاضرها ومستقبلها.

اما فرنسا، فهي بلد فيه حاليات وجنسيات أوروبية وأسيوية وأفريقية وشرق أوسطية، ويعاني من ظاهرة المиграة غير الشرعية، وقضية الحجاب والاندماج، وأزمات داخلية أثرت على المجتمع فيها، وبرزت ظاهرة العنف التي انعكست على النسيج الاجتماعي، وعلى علاقة السلطات الفرنسية مع ملف المهاجرين ثقافياً واجتماعياً مع تأكيد أن قضية الاندماج بثابة الحل لمشكلة المهاجرين الأجانب في فرنسا الذين يمثلون ديانات مختلفة، ومحاولة تكيف هؤلاء ضمن النموذج الفرنسي، والتي ستبقى مشكلة في كيفية وصول المهاجرين إلى درجة الاندماج وخاصة من الحالات العربية والاسلامية في المجتمع الفرنسي، وتحول البعض منهم في السنوات الأخيرة إلى أدوات للتطرف والعنف وشن حملات أمنية لمكافحة تلك الظاهرة (١١).

أما المحددات الخارجية للعلاقات الفرنسية - الليبية، فأن طرابلس بدون شك تتأثر بالبيئة الإقليمية المحيطة بها وتفاعل معها، لاسيما أن العلاقات الدولية لأية دولة هي محصلة تفاعلاً لها مع الدول الأخرى في منظومة النظام العالمي، فتأثر العلاقات الفرنسية - الليبية بتوجهات القوى الدولية والإقليمية صاحبة النفوذ في شمال إفريقيا، فالولايات المتحدة تعد اللاعب الأساس في العالم ولها مصالح ونفوذ استراتيجي، وهي لتخفي عدم رضاها عن كل دور أوريبي محتمل في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتعتقد أن أي بوادر تحرك أوريبي قد يشجع الأطراف العربية للتصلب أمام التوجهات الأمريكية، وتحاول الأخيرة محاصرة الدور الأوريبي لحماية مصالحها وتؤكد نفوذها، وتسعى ليبيا من جانبها إلى إحداث توازن في علاقتها وهي تشكل آليات للدولة الجديدة الديمقراطية، وإتباعها سياسة معايرة عن توجهات النظام السابق وتجدد أن أوضاعها الداخلية والظروف التي تحيط بها في السودان ومصر في دول الجوار والتزام في السياسة الدولية ورياح الربيع العربي التي تهب على البلاد

العربية تختم على السياسة الليبية الجديدة التعاون مع القوى الكبرى ومنها فرنسا لتحقيق مصالحها الوطنية في بناء ليبيا الجديدة ومواجهتها للتحديات الراهنة.

فيما يخص المحددات الخارجية لفرنسا، فهي تختتم باستقلالية القرار في السياسة الخارجية، وأن يكون لها دور فاعل ورئيس في أوروبا بالتنسيق والتحالف مع ألمانيا، وأكيد الجنرال ديغول في سياسة بلاده على المصالح الوطنية لفرنسا، وسار على خطى هذه السياسة من تبعه من الساسة الفرنسيين بهدف تحقيق المصالح العليا للبلاد، ومحاولة تعزيز سياسة التوازن لفرنسا مع الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا في الساحة الدولية. وقد تحولت هذه السياسة في عهد ساركوزي إلى التنسيق في القضايا الدولية المهمة مع الولايات المتحدة بشأن قضايا في أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وسعى بأن تكون فرنسا حاضرة في الساحة الدولية إلى جانب القوى الكبرى وبشكل خاص الولايات المتحدة، حيث تسعى فرنسا إلى أن يكون لها نفوذ في هذه المنطقة لحماية مصالحها الاقتصادية والتجارية والعسكرية. أما مع الاتحاد الأوروبي فتسعى فرنسا إلى التعاون داخل القارة الأوروبية ومواجهة الأزمة الاقتصادية والمالية التي تعصف بها، وان يصل هذا التعاون إلى البحر الأبيض المتوسط لاسيما مشروع (الاتحاد من أجل المتوسط) الذي سعى إليه ساركوزي في السنوات الأخيرة في ظل إستراتيجية باريس لتحقيق مصالحها الحيوية هناك.

#### رابعاً: العلاقات الفرنسية- الليبية بين (١٩٦٩-٢٠١١).

شهدت العلاقات الفرنسية- الليبية حالة من العداء تارة ومن التقارب والتعاون تارة أخرى خلال العقود الأربع السابقة من حكم القذافي وصلت في بعض الأحيان إلى المواجهة العسكرية بين البلدين في الثمانينيات من القرن الماضي.

وكانت فرنسا أول دولة غربية اعترفت باستقلال ليبيا عام ١٩٥١ في عهد الملك ادريس السنوسي وعدته حليفا لها في منطقة شمال أفريقيا. إلا أنها رفضت الاعتراف بقيام ثورة الضباط الأحرار في الاول من أيلول عام ١٩٦٩ ووقفت في عهد الرئيس جورج بومبيدو (١٩٦٩-١٩٧٤) ضد تغيير النظام الملكي في ليبيا، بينما وافق على بيع ليبيا طائرات مقاتلة ودبابات فرنسية في كانون الاول ١٩٦٩ خوفاً من أن تتجه ليبيا إلى الاتحاد السوفيتي لشراء هذه

الأسلحة، وسانده في هذه الاتجاه وزير الخارجية ورئيس الوزراء ميشيل جوبير وأشارت الصفقة غضب إسرائيل وأنصارها وسعي القذافي ومنذ بداية الثورة الى التقارب مع فرنسا وتوجه اليها لتوقيع صفقة عسكرية لشراء طائرات في كانون الأول عام ١٩٧٠ وزيارتة إلى باريس ولقاءه الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو بعد أن استقال الجنرال ديجول في ٤/٢٨ من رئاسة الجمهورية بعد نتائج الاستفتاء العام على سياسته المستقبلية، وترشح بومبيدو للرئاسة وإعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية في ٢٠/٦/١٩٦٩، وتم شراء ١٧٨ طائرة نوع ميراج في أكبر صفقة عسكرية عقدتها فرنسا، حيث قيل بعدها إن القذافي أراد إرسال هذه الطائرات الى مصر في عهد الرئيس محمد انور السادات (١٩٧٠-١٩٨١) عندما كانت الحرب على الأبواب مع إسرائيل، حيث قدمت ليبيا الطائرات إلى مصر لستخدامها في حرب السادس من سبتمبر الأول (١٩٧٣).

وتحسن العلاقات الفرنسية - الليبية في عهد الرئيس فاليري جيسكار ديستان (١٩٧٤-١٩٨١)، وتم ابرام عقود واتفاقيات لشراء النفط الليبي وتزويد طرابلس بالأسلحة والمعدات العسكرية فضلاً عن العلاقات التجارية والاقتصادية. ثم انتكست العلاقات في عهد الرئيس فرانسوا ميتان إلى ان تدهورت في الثمانينيات من القرن العشرين مع نشوب الحرب التشادية والتدخل الليبي فيها حيث جرت معارك بين الجيش الليبي والقوات الفرنسية المتواجدة هناك، وجرى إلغاء جميع العقود الفرنسية مع الحكومة الليبية بعد ان اهتمها باريس بالتدخل في الشؤون التشادية. ثم عقد لقاء بين القذافي وميتان في قبرص لإنهاء النزاع في تشاد وعادت المواجهة العسكرية عام ١٩٨٧ حيث دمرت باريس طائرات عسكرية ليبية وقتلت طياريها في تشاد، ورداً على ذلك انفجرت طائرة مدنية فرنسية تابعة لشركة ايرباص (UTA) يوم ١٩ ايلول

١٩٨٩ في صحراء النيجر راح ضحيتها ١٧٠ راكباً مدنياً من جنسيات مختلفة وأكملت بتفجيرها السلطات الليبية. (١٣)

وعندما وصل الرئيس حاك شيراك إلى قصر الإليزيه أعاد العلاقات مع ليبيا إلى طبيعتها، وتوقفت المواجهات بين الطرفين. ولكن قاضي فرنسي طالب في آذار عام ١٩٩٩ بإصدار مذكرة اعتقال بحق ستة ليبيين على خلفية اتهامهم بتفجير الطائرة الفرنسية (UTA) ٧٧٢ من بينهم مدير المخابرات وصهر القذافي عبدالله السنوسي وطالب بسجنه بالسجن المؤبد وتغريم الحكومة الليبية مبلغ ٣١ مليون دولار تعويضات لأسر ضحايا الطائرة المنكوبة، ولم توجه المحكمة الفرنسية المسئولية الشخصية للقذافي على هذا العمل الإرهابي. وبعد سنتين تحركت العلاقات نحو التحسن بين البلدين عندما تم الاتفاق على تسوية هذه القضية حيث رأت الحكومة الفرنسية أهمية المصالح التجارية الفرنسية في ليبيا، وإيصال رسالة من باريس لدعم الجهد الليبي في الحرب على الإرهاب حينذاك. (١٤)

ومن جهة أخرى، تم في شباط ٢٠٠٢ افتتاح خط للطيران بين طرابلس وباريس بعد توقف لمدة عشرة سنوات، وفي العام نفسه حصلت شركتين فرنسيتين على امتياز التنقيب والاستكشاف في مجال النفط والغاز الطبيعي في ليبيا. ويظهر أن الرئيس شيراك أراد تعويض خسارة بلاده للسوق العراقية والاستثمارات والعقود النفطية بعد الإطاحة بالنظام العراقي السابق إبان الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ وذلك من خلال إيجاد أسواق بديلة منها السوق الليبية لاسيما بعد ان وافق الزعيم الليبي مطلع عام ٢٠٠٤ على تعويض ضحايا تفجير الطائرة الفرنسية، فضلاً عن موافقته على دفع مبلغ ٣٥ مليون دولار تعويضات لأسر ضحايا تفجير (ملهى لاييل الليلى) في برلين في عام ١٩٨٦ وقتل فيه جنود فرنسيون، والذي أكملت به المخابرات الليبية في حينها، والتزمت ليبيا بتحمل مسؤوليتها عن تلك العمليات ودفع التعويضات

من أجل تطبيع علاقتها مع الدول الغربية الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا(١٥).

ولقيت هذه الخطوات ترحيباً من لدن الحكومة الفرنسية التي أعلنت إغلاق هذه الملفات بين البلدين، وأبلغ شيراك الزعيم الليبي بامكانية زيارته إلى باريس دون تردد، وتعهدت الحكومة الفرنسية بزيادة التعاون التجاري والاقتصادي مع فرنسا، وفي مقابل تعهد الحكومة الليبية بدعم الحرب على الإرهاب إلى جانب الدول الغربية ومنها فرنسا. ثم قام الرئيس شيراك بزيارة رسمية إلى ليبيا التقى خلالها القذافي لتأكيد فتح صفحة جديدة للعلاقات الفرنسية-الليبية وتوسيع العلاقات التجارية والاقتصادية والعسكرية بين البلدين. ثم بعد شهرين زار وزير الدفاع الفرنسي طرابلس ووقع اتفاقاً مع ليبيا تضمن التعاون العسكري والتسلحي بينهما، وفي عام ٢٠٠٥ حصلت شركة توتال الفرنسية للطاقة على عقد جديد للتنقيب عن النفط في حقلين في ليبيا.(١٦)

وقام وزير المالية الليبي الأسبق محمد علي الحويج بزيارة باريس في عام ٢٠٠٤ لتنمية الملف المالي ووقع اتفاقيتين الأولى خاصة بالازدواج الضريبي والثانية بدفع المتأخرات الموجبة على ليبيا والبالغة ٤٤ مليون دولار قيمة عقود تجارية سابقة، في حين بلغت الصادرات الليبية إلى فرنسا ٢ مليار دولار والواردات الليبية منها حوالي نصف مليار دولار في عام ٢٠٠٤.

علمًا بان اتفاقاً سرياً تم بين الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا في كانون الأول عام ٢٠٠٣ من جهة وليبيا من جهة ثانية نص على تخلي طرابلس عن برامجها لامتلاك أسلحة الدمار الشامل وتفكيك البرنامج النووي والتخلي عن الأسلحة الكيميائية، وتصديقها في أوائل عام ٢٠٠٤ على معايدة حظر التجارة النووية واستضافة مركز للرصد والمراقبة على أراضيها، وفي مقابل غلق الدول الغربية ملفات اتهام طرابلس بالارهاب والافادة من العوائد النفطية والسوق الليبية وعودة الشركات النفطية الغربية إلى ليبيا لاسيمما وإنما بذلك

احتياطي من النفط والغاز الطبيعي، ومساعدة ليبيا في وقف المجرة غير الشرعية عبر اراضيها وسواحلها البحرية الطويلة نحو أوروبا، وعودة العلاقات الدبلوماسية معها. وتم بالفعل رفع الحظر عن ليبيا في اجتماع وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في بروكسل في ١٣ تشرين الاول ٢٠٠٤ بعد ١٢ عاماً من الحظر والعزلة السياسية والدبلوماسية والاقتصادية التي فرضها الغرب على طرابلس. (١٧)

وسعى الرئيس ساركوزي إلى تطوير علاقات بلاده مع ليبيا حيث قام هو وزوجته السابقة باداء دور هام في تموز ٢٠٠٧ للافراج عن ستة ممرضات بلغاريات اثمنن بتعاطي اطفال في مستشفى بنغازي بالايدز- HIV AIDS وانتقلن الى بلدنهن بوساطة فرنسية بعد ان عكرت هذه القضية العلاقات الاوربية-الليبية عدة سنوات. وفي اب عام ٢٠٠٧ تم تحقيق اتفاقية Libya-France في المجال العسكري بقيمة ٣٠٠ مليون يورو، وفي اواخر السنة نفسها اعلنت باريس عن التصديق على اتفاقيات مع طرابلس بقيمة ٢,٣ مليار يورو وموافقة الاخيرة على شراء طائرة ٢١ نوع ايرباس والتوفيق على اتفاقية التعاون في المجال النووي للاغراض السلمية. وقام ساركوزي بزيارة طرابلس عام ٢٠٠٧ وأعلن بقوله "أن القذافي ليس ديكاتورا وهو اقدم الحكماء في المنطقة"، ودعاه لزيارة فرنسا التي استضافته في قصر الاليزيه وسط حفاوة كبيرة وتحولت العلاقات بين البلدين الى التحالف الاستراتيجي والعسكري بعد تم التوقيع على اتفاقية شراكة شاملة في مجالات الصحة والتعليم والهجرة ومكافحة الارهاب و، واتفاقية في مجال تحلية مياه البحر بقيمة ١٠ مليار يورو، ومشروع بيع طائرة فرنسية جديدة من نوع رافال وتيجر. (١٨)

من جانب اخر، كانت في اوروبا مشاريع للشراكة والتعاون قد طرحت منها مشروع الشراكة الاورومتوسطية EMB الذي انطلق في عام ١٩٩٥ في اطار التعاون المتعدد الاطراف للعلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين ٢٦ دولة

اوربية مع دول شمال افريقيا والشرق الاوسط بهدف بلوغ الاستقرار الامني في اطار شراكة تعاونية مع دول غير ليبرالية ونشر مباديء الاتحاد الوربي في الجنوب لتعزيز الاستقرار في الشرق الاوسط. ثم هناك(خطة الجوار الوربي)التي تشير الى مبادرة اطلاقها الاتحاد الوربي في عام ٢٠٠٣ لاجداد معارف ب(حلقة اصدقاء للاتحاد)في ظل علاقات سلمية تعاونية وثيقة وتطبيق الاصلاحات السياسية والاقتصادية والمؤسسية،وان تكون دول الجوار متعاونة مع سوق الاتحاد الوربي مع اشاعة الديمقراطية وتعزيز حرية الاشخاص والبضائع والخدمات وراس المال. الا انه على حيز الواقع لم تتحقق لا الشراكة ولا التعاون ولا خطة الجوار فعليا وفشلت في تحقيق اهدافها.(١٩)

ومن هنا سعى الرئيس ساركوزي الى اطلاق مبادرة جديدة في اوربا والشرق الاوسط وشمال افريقيا تحت اسم(الاتحاد من اجل المتوسط)، وأعلن بأنه ضمن مشروعات اقليمية خدمة لأهداف سلطة الاتحاد الوربي والمساهمة في إبطاء سيورة توسيع الاتحاد الوربي نحو تركيا، وخدمة المصالح الفرنسية وعرض القيم الليبرالية والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الانسان والليبرالية والتغيير السلمي على امل ان يفضي الى السلام والاستقرار وربما الى سلطة ونفوذ فعلية مما يوصل الى سيطرة سياسية بطرق سلمية.(٢٠)

لكن القذافي رفض على الفور فكرة قيام(الاتحاد من اجل المتوسط) التي تبناها صديقه ساركوزي، واكد انه يتقطاع مع المشروع الذي تبنته ليبيا وهو(الاتحاد الأفريقي)، وانه يهدد الوحدة العربية ويجسد النزعنة الاستعمارية كما وصفه القذافي. وحينما اجتمعت ٤٤ دولة في باريس لمناقشة مشروع الاتحاد الذي دعا اليه ساركوزي، كان القذافي الزعيم الوحيد الذي لم يحضر الاجتماع، وفي خطاب له في تشرين الاول ٢٠٠٩ لدى استقباله الأمانة العامة لاتحاد الناشرين العرب في طرابلس جدد القذافي معارضته لاقامة الاتحاد من اجل المتوسط، وان

الدول التي حضرت اجتماعاته هي التي وقعت اتفاقيات التطبيع مع اسرائيل اساساً.(٢١)

ثم جاءت نقطة الخلاف الآخرى بين ساركوزى والقذافى بشأن الوجود العسكري الفرنسي في افريقيا حيث أشار القذافى انه لم يفهم بعد أسباب الحضور العسكري الفرنسي في افريقيا، ففي الماضي كانت بين فرنسا وأفريقيا ثقة متبادلة، وقال "إنا اعتقاد أن التدخل الفرنسي في ساحل العاج كان خطأً واليوم الثقة قد فقدت"(٢٢). وزاد أيضاً من حدة الخلافات بين ليبيا وفرنسا تباطوء الاولى في تنفيذ الاتفاقيات والعقوود المبرمة ساركوزى عام ٢٠٠٨، ولم تدفع ليبيا سوى ٢ مليار دولار من اصل ١٠ مليار دولار وقعتها مع فرنسا وغضب ذلك كثيراً ساركوزى نتيجة تراجع الزعيم الليبي عن اتفاقاته التي وقعتها مع بلاده.

يبدو أن التقارب الذي حصل بين ليبيا وفرنسا والدول الغربية الأخرى في السنوات الأخيرة كان هدفه من جانب القذافى الانفتاح على أوروبا والغرب عامة والخوف الذي انتاب القيادة الليبية من شبح التحرية العراقية التي انتهت بالمواجهة مع الولايات المتحدة واحتلال العراق واسقاط النظام القائم عام ٢٠٠٣، مما دفعت تلك العوامل ليبيا لتقديم تنازلات سياسية ومالية للدول الغربية. ولكنها كما يبدو كانت خطوات تكتيكية مرحلية اراد منها القذافى التطبيع في علاقاته مع الغرب واعادة اندماجه في المنظومة الدولية وإنهاء عزلته، وسرعان ما تراجع عن تنفيذ اتفاقاته مع ساركوزى الذي أدى دوراً مهماً في إعادة ليبيا إلى المجتمع الدولي على امل الحصول على مكاسب اقتصادية ونفطية ومالية وعسكرية من التقارب مع القذافى، وهذا أدى بالمحصلة إلى تغيير جذري في مواقف ساركوزى من القذافى ودعمه المباشر والقوى للاطاحة به وبنظامه بعد قيام الثورة الليبية في ١٧ شباط عام ٢٠١١. ويمكن مراجعة العلاقات بين ليبيا والدول الغربية في الجدول رقم(٧) أدناه.

جدول رقم (٥)

مراحل تطور علاقات ليبيا مع الدول الغربية

(١٩٦٩-٢٠١٢)

السنوات	طبيعة العلاقات
١٩٨٠-١٩٦٩	الثورة- تحدي الغرب وإسرائيل-دعم حركات التحرر بالعالم
١٩٨٦-١٩٨٠	عزلة ليبيا- مواجهة واشنطن-حرب تشاد والمواجهة مع فرنسا
٢٠٠٣-١٩٨٦	العقوبات والحاصار-مواجهة الغرب وفرنسا-قيام الاتحاد الأفريقي
٢٠١١-٢٠٠٤	تطبيع العلاقات مع واشنطن والغرب-التقارب مع فرنسا
٢٠١٢-٢٠١١	الثورة الليبية-سقوط نظام القذافي-التحالف الجديد مع فرنسا

\* الجدول من إعداد الباحث .

خامساً: ثورة شباط ٢٠١١ وتغيير النظام الليبي.

تراكمت العديد من الظروف والأسباب على مر العقود الأربع من حكم نظام القذافي والتي دفعت الأجيال التي عاصرت الثورة والتي بعثها من الشباب إلى الشورة في ١٧ شباط عام ٢٠١١، وكانت العامل الحاسم في انتلاظ المجتمع الليبي بكل فئاته وأطيافه للثورة على النظام لتنطلق الشارة من بنغازي ثاني المدن الليبية وأكبرها في شرق ليبيا، وتحول إلى مواجهات مع النظام في البيضاء ودرنة واحدابيا وطريق شرق وتنقل تدريجياً إلى مدن الغرب حتى تصل إلى طرابلس وأخير سرت لتسقط أعمدة النظام هناك وتنتهي الثورة بعد ثمانية أشهر من المواجهات والمعارك العنيفة بين الثوار وأجهزة النظام مع التدخل الدولي بقيادة فرنسا وحلف الناتو.

في كل ثورة هناك عوامل داخلية وخارجية تدفع باتجاه الثورة، وفي الحالة الليبية لعل المسببات الداخلية عملت على بلورة رؤى التغيير من الداخل نتيجة الأوضاع التي مرت بها ليبيا إذ برزت عوامل التغيير وهي الركود السياسي والجمود المجتمعي ومنع العمل السياسي وغياب الأحزاب وتحريمها، وتجريم إقامتها وتأسيسها، وغياب الحريات العامة والجمعيات والمنتديات الأهلية والثقافية، وعدم النزاهة المشوهة بالفساد التي تراكمت من الطبقة العليا لتصل إلى الأدنى، وأعطت حالة عدم الثقة والمصداقية بين السلطة والمواطن وشعور كبير بعدم جدواي مواجهة الفساد وال fasd ، والقمع الفكري وسيادة أكثر من تغيير في التجارب الفكرية في إطار ما وصف بالاشتراكية التي تأثرت بالتجارب العربية والعالمية وغياب نخبة فكرية حقيقة في البلاد، مع نزوح وهجرة الكثير من الكفاءات إلى الدول الخليجية والغربية للعمل والإقامة هناك، حيث فقدت الكفاءات التي تحتاجها الادارات وقوى الانتاج في الدولة والمجتمع، وانعكس التجربة الاشتراكية في ليبيا مع الاخطاء التي وقعت فيها على الواقع الاقتصادي والمستوى المعيشي للفرد الليبي والتي ظلت عقدة عند مقارنته بواقع دول عربية نفطية من ناحية الخدمات والوفرة المالية، بحيث تحولت بمرور الزمن إلى حالة مشاعة بين مختلف فئات المجتمع الليبي. (٢٣)

ثم التجارب الوحدوية التي فشلت بين ليبيا والدول العربية، والتحول إلى التجربة الأفريقية التي رأى فيها غالبية الشعب الليبي عملية غير مجدية وتبذير لوارد الدولة وكان الأجدى أنفاقها على المحتاجين والبطالة وكبار السن والمتقاعدين الذين شعروا بغير لواقعهم المعيشي الصعب، وكان من أثارها هجرة كبيرة للنخبة المثقفة والكادر العلمية والإدارية إلى دول المهاجر، وظهور التيارات الإسلامية وانتشارها بين صفوف الشباب وتناغماً مع حالة الصعود الإسلامي في تسعينيات القرن العشرين، والتي نجح الكثير من هؤلاء الشباب في السجون الليبية، والتي قادت فيما بعد عملية التغيير والمواجهة المباشرة للإطاحة

بالنظام عام ٢٠١١، والسياسة الخارجية للنظام ومواجهاته وابرزها الحرب الطويلة مع تشدّد على الحدود والموارد والتي قتل فيها الكثير من الطرفين، واستنزفت موارد الدولة المالية والعسكرية، ثم الدعم لحركات في شتى دول العالم ماليًا وسياسيًا، والأزمة التي دخلها في حادثة لوكربي وتأثيراتها السياسية والمالية انعكست في الحصار والازمات الاقتصادية والسياسية التي عاشتها البلاد وتأثر بها المجتمع الليبي، وبعدها اعتراف النظام بوجود بأسلحة الدمار الشامل وتسليمها للغرب مما أضعف الموقف النظام على الصعيد الخارجي، وكسر هيته أمام الشعب.

لابد من التوقف طويلاً امام اشكاليات سياسية وفكريّة واجتماعية في بنية المجتمع الليبي تراكمت من الحقبة الملكية، ولكنها تعمقت وترسخت في العهد الجماهيري حيث تقاطعت القبيلة مع الدولة في ادوارها ووظائفها وانعكست على دور بات جلياً بان القبائل اسهمت الى جانب الاسلاميين في عملية قيام الثورة التي انطلقت في ١٧ شباط ٢٠١١ من بنغازي ثاني المدن الليبية ثم انتقلت بسرعة الى اجدابيا ودرنة والبيضاء وطبرق في مناطق شرق ليبيا، لتنتقل بعدها الى مدن غرب ليبيا تبعاً وتصل الى طرابلس وماحولها من مدن.

كانت الثورة الليبية في مراحلها الاولى بدون قيادات او احزاب او توجهات سياسية وظهرت عفوية غالب عليها الطابع الشبابي، ثم ظهرت بعدها قوى المعارضة السياسية والاديولوجية في خارج البلاد وداخلها لتتزعّم الثورة ضدّ النظام والتغيير المنشود(٧)، وخرجت القبيلة مرة اخرى الى الوجود لتعود وتلعب دورها الجوهري في ادارة المجتمع والتحكم في مفاصل الدولة وخياراتها التي لابد ان تراعي ولاتفض النظر عن القبيلة بعدها مكون اجتماعي وسياسي لا يمكن تجاوزه(٨).

أن المجتمع الليبي اعطى درساً بليغاً عندما قرر ترجيح كفة القوى الوطنية والليبرالية في الانتخابات البرلمانية عام ٢٠١٢ والتي أوصلت نصف مقاعد (المؤتمر الوطني العام) أي البرلمان الليبي من هذه

القوى، واختارت شخصية رئيس الحكومة الحالية الأقرب إلى توجهاتها. إلا أن ملامح الدولة في ليبيا بعد الثورة ما زالت لم تبلور بشكلها النهائي على الرغم من قيام أول انتخابات برلمانية في البلاد منذ أكثر من أربعة عقود من الزمن والرغبة في السير نحو الديمقراطية والتعددية السياسية والخلاص من تبعات الماضي والافتتاح على الخارج والنهوض بالبلاد بعد سنوات من العزلة.

#### سادساً: الموقف الفرنسي من الثورة الليبية وما بعدها.

كانت فرنسا في عهد ساركوزي من أكثر الدول الغربية حماسة لتعويض التأخر الذي حصل في موقفها تجاه الثورتين في تونس ومصر، فحاولت تحقيق نجاحات دبلوماسية في الخارج والحصول على مكاسب في الداخل أمام الأحزاب والشعب الفرنسي (٢٥).

ويرى محمود جبريل رئيس الوزراء في (المجلس الانتقالي الوطني الليبي) الأسبق بعد الثورة أن ساركوزي كان يزيد بالفعل تعويض خسارة فرنسا في تونس بشكل خاص لأنّه واجه انتقادات لتأخر باريس في دعم هذه الثورة وهي تعد تاريخياً منطقة نفوذ فرنسية. (٢٦) وبالفعل فقد استثمر ساركوزي الثورة الليبية في محاولة لتحسين صورته أمام الشعب الفرنسي من خلال إقامة تحالف دولي يعيد لبلاده مجدها دورها الأوروبي والدولي، ومحاولة توظيفها في الانتخابات الرئاسية الفرنسية في عام ٢٠١٢ والإفادة من دعم ليبيا سياسياً واقتصادياً وإصلاح الأخطاء السابقة إزاء التأخر في دعم الثورتين التونسية والمصرية.

وببدأ ساركوزي حملة على نظام القذافي اثناء انعقاد القمة الأوروبية في مطلع عام ٢٠١١ بعد الثورة الليبية ووصف الزعيم الليبي بالمحاور غير الشرعي، ودفع الملف الليبي الى مجلس الامن الدولي الذي اصدر القرار رقم ١٩٧٣ بفرض حظر جوي في ليبيا بعد موافقة جامعة الدول العربية، وفرض التحالف الدولي العسكري حظراً قادته ثلاثة دول هي الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا، وتسلّم القيادة العسكرية الى حلف الناتو في ١٧ اذار ٢٠١١، وارسلت فرنسا أول دولة طائراتها المقاتلة الى ليبيا مع اخرى امريكية وبريطانية للمشاركة في

العمليات العسكرية ضد الواقع الحكومي والعسكرية في مختلف المدن الليبية وخاصة طرابلس العاصمة وسرت مسقط رأس القذافي في حين أكد ساركوزي رفضه خطط التدخل العسكري البري في ليبيا وان هدفه إسقاط حكم الزعيم الليبي فحسب. (٢٧)

ومع تفاقم الوضع العسكري وعدم التوصل إلى حسم المعركة بدأ العمل للحل السياسي في اجتماع مجموعة الثمانى في ايلول ٢٠١١ وخصصت باريس جلسة للشرق الأوسط وشمال افريقيا واجتماع لائتلاف الدولى في ليبيا حيث شاركت فرنسا في اجتماع (مجموعة اصدقاء ليبيا) والاتصالات الفرنسية والاوربية مع المعارضة والشخصيات المقربة من القذافي من اجل التوصل الى صفقة بشان تنحية الزعيم الليبي عن الحكم، والتي لم تسفر عن تقدم يذكر، واستمر ساركوزي في سعيه ولم يتراجع عن قراره بضرورة اسقاط القذافي، وسعى لتوفير الاموال اللازمة لذلك المدف واكد دعوة بلاده للدول الغربية لرفع قرارات تحديد الارصدة الليبية وتمويل نفقات المجلس الوطنى الانتقالي والتي كانت باريس اول الدول التي اعترفت به ودعمته. (٢٨)

وهذا فان ساركوزي التزم من البداية موقفا متشدد ازاء الأزمة الليبية ودعوه المبكرة لرحيل القذافي عن الحكم ورفضه لمقترنات الاتحاد الافريقي وعقد المدنية الانسانية والتفاوض مع النظام والتوصل الى تسوية سلمية، واكد على ضرورة تخلي القذافي عن السلطة ثم عادت فرنسا لتشير الى امكانيةبقاء القذافي على ان يتبازن عن سلطاته السياسية والعسكرية ورغبة باريس لايجاد مخرج للطريق المسدود الذي وصلت اليه الحرب في ليبيا في ظل رفض القذافي اية فكرة للتنحية او ترك السلطة او مغادرة بلاده. (٢٩).

والتساؤل المطروح لماذا الموقف المتشدد لفرنسا ازاء الأزمة الليبية؟  
يبدو ان ساركوزي سعى من خلال موقفه تجاه الأزمة الليبية إلى الإفاده من أصوات الشعب الفرنسي في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ والاستثمار في

المجال النفطي في ليبيا والذي وصل الى حوالي ٦٥ مليار برميل بقيمة تبلغ ٦,٥ تريليون دولار والسيطرة على الامدادات النفطية والاستثمارات واعادة الاعمار في ليبيا لصالح الشركات الفرنسية. وتنافست باريس مع لندن على السوق الليبية في تقاسم النفوذ في افريقيا ومحاولة التسويق امام الشعب الليبي بان باريس دافعت عن الليبيين اما بطش القذافي وماكتبه الامنية والعسكرية عند اندلاع الثورة في البلاد، ودعوة فرنسا لعقد مؤتمر دولي حول ليبيا للدفاع بالحقيقة عن المصالح الفرنسية ومحاولة الحصول على مشاريع اعادة الاعمار والاستثمارات وتحقيقه من فائدة للاقتصاد الفرنسي، وقيادة فرنسا لعمليات حلف الناتو وان تؤدي بباريس دور تحالف محوري مع ليبيا الدولة الغنية بالنفط. في الوقت الذي تخشى منه الولايات المتحدة في منطقة شمال افريقيا التي تعدّها من المناطق ذات النفوذ بالنسبة لها، واعتراض المانيا على اي دور لفرنسا في اقامة ماسعي له ساركوزي وهو (الاتحاد من اجل المتوسط) و موقفها بالأساس ضد القرار الاممي الذي صدر بحق الازمة الليبية (٣٠).

وقد استمر ساركوزي في دعم المجلس الوطني الانتقالي واستقبل في ٢٠ نيسان ٢٠١١ في قصر الالزيه رئيس المجلس مصطفى عبدالجليل ووعده بتلبية المطالب التي طرحتها عليه الاخير ومنها تكثيف الضربات الجوية الفرنسية على المواقع العسكرية والأمنية لنظام القذافي، وتوفير المساعدات الإنسانية لمدينة مصراته لاسيما التي كانت تعاني من عمليات عسكرية وحصار من كتائب القذافي اندذاك، وقال ساركوزي مخاطبا عبدالجليل "سوف نساعدكم" في ذلك، وزدادت بالفعل الطلقات الجوية الفرنسية وارسل ضباط اتصال الى بنغازي وارسلت باريس اول سفير لها الى بنغازي وعبر عبدالجليل عن شكره لفرنسا لما وصفه "موقفها الشجاع" في دعم الثورة الليبية، ووعد بان يكون لفرنسا دور كبير في ليبيا بالمستقبل وتعهد بإقامة دولة ديمقراطية ومحاربة الإرهاب والمigration غير الشرعية (٣١).

ويظهر جلياً أن فرنسا ترغب في الدخول في منافسة الدول الكبرى في إفريقيا وترى أن ليبيا هي البوابة للنفوذ السياسي والاقتصادي لها في شمال إفريقيا وهي الدولة الأغنى في المنطقة ولها مقوماتها المستقبلية الإستراتيجية والاقتصادية والعسكرية.

ومع استمرار التعاون بين فرنسا وليبيا، أكد رئيس الوزراء المنتخب عام ٢٠١٢ علي زيدان ان علاقات بلاده ستحظى باهتمام خاص مع فرنسا من لدن الحكومة الجديدة بعد ان عقد محادثات مع وزير الخارجية الفرنسي لوران فابيوس في زيارة صداقة وعمل اشار اليها الاخير بـ "العلاقات الخاصة".<sup>(٣٠)</sup> وتناولت العلاقات جوانب تطوير الامن والعدل والاقتصاد والتدريب والهجرة غير الشرعية وقضايا اقليمية ودولية حيث أكد الجانب الليبي ان العلاقات الفرنسية-الليبية تشهد نقلة نوعية على اسس جديدة واحترام متبادل ومصالح مشتركة واهتمام فرنسي خاص بليبيا ومستقبلها. وقدمت باريس مساعدات خاصة للتدريب والدفاع الداخلية ومراقبة الحدود وتهريب الاسلحة والمخدرات ايضا.<sup>(٣١)</sup>

ومن جهة أخرى أكد الرئيس الفرنسي الجديد فرانسوا هولاند مؤخراً في تعليق له على السياسة الخارجية لبلاده استعداده التام لدعم بناء ليبيا لتكون "دولة ديمقراطية".<sup>(٣٢)</sup>

ويبدو ان العامل الخارجي كان له دور مؤثر في سقوط النظام الليبي واستمر بعد ذلك مؤثراً في المشهد السياسي بفعل التطلع للمصالح النفطية واعادة اعمار ليبيا ومواجهة مشكلة الهجرة غير الشرعية والمصالح الاقتصادية في الساحل والصحراء وكلها مكاسب ومهام تسعى اليها الدول الغربية وفي مقدمتها فرنسا.<sup>(٣٣)</sup>

ان الفراغ السياسي والدستوري الذي شهدته ليبيا طوال أربعة عقود في عهد النظام السابق تلقى بظاهره على المشهد السياسي في ليبيا ما بعد الثورة وحالة عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي التي تتعكس على العلاقات الخارجية

لليبيا والدفع بالتجربة الجديدة إلى خطوات متغيرة دون عشر ومنها بطبيعة الحال مع فرنسا.(٣٦)

ومن الناحية الاقتصادية، يتوقع الخبراء ان الاستكشافات النفطية في ليبيا لها مستقبل زاهر ومهما ما يفتح الحال الى ان يكون لها مستقبل نفطي عالمي، فضلا عن تضاعف انتاج الغاز الطبيعي فيها مع ازدياد الاستكشافات حيث تعد ليبيا بوصف غربي "بحيرة نفطية وغازية" مع الموقع الجيوستراتيجي لها وقلة سكانها مما يشجع فرنسا والدول الغربية للتطلع للتعاون مع طرابلس في كافة المجالات .(٣٧)

واكدت الحكومة الفرنسية بأنها ايضا مستعدة لبدء الإفراج عن مليار دولار من الأموال الجمدة لصالح صندوق الثروة السيادية في ليبيا مع سعيها للحصول على استثمار من الحكومة الجديدة في طرابلس وصرح رولان فابيوس في زيارة له الى ليبيا في تشرين الثاني ٢٠١٢ بان فرنسا ملتزمة بذلك الإفراج عن الأموال التي تقدم الى(هيئة الاستثمار الليبية) وتقدر ب(١,٨٦٥ دولار)، وأشار وزير الصناعة الفرنسي ارنو مونتوروخ دعم بلاده لخطط إعادة اعمار ليبيا والاهتمام بصناديق الثروة السيادية الذي يعني بالاموال الليبية العائدة للنظام السابق الجمدة في الخارج .(٣٨)

وفي ذات التوجّه، افتتحت في السادس من كانون الاول ٢٠١٢(ندوة ملتقى رجال اعمال فرنسا وليبيا) وضمت شركات ورجال اعمال من فرنسا وليبيا وعقدت في العاصمة طرابلس، حيث أكدت على بدء مرحلة جديدة في العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين الطرفين، وأهمية الشراكة في التنمية المستدامة لدعم ما وصفت بأنها صديقة ليبيا وهي فرنسا ليكون لها دور في اعمار ليبيا بعد الحرب والدمار، ولاسيما الاتفاق على العمل في مصراته وبنغازي لتسهيل عمل الشركات الفرنسية، وفتح الاسواق الليبية امامها ومساهمة

القطاع الخاص والشركات الفرنسية في الامن والطاقة والاتصالات والبناء  
وصناعة الطائرات والصناعات الغذائية والشركات الطبية وغيرها.(٣٩)

ولذلك فان فرنسا ترى في ليبيا ما بعد الثورة وقيام النظام الجديد بأنها بلد مهم  
ترنو له باريس في الاعمار والاستثمار والتنقيب عن النفط والغاز والشركات  
الفرنسية والتعاون العلمي والثقافي والافتتاح على السوق الليبية التجارية  
ومتابعة ماسعي اليه ساركوزي في ولايته بالحماسة نفسها، وهو ما أكدته الرئيس  
هولاند في ان تكون لفرنسا مكانة في مستقبل ليبيا كدولة ديمقراطية، وفي محور  
الاهتمام الفرنسي في مناطق نفوذها التقليدية في شمال افريقيا .

الخاتمة.

تشهد العلاقات الفرنسية-الليبية عهدا جديدا بعد عقود طويلة من الصراع  
والعداء والتطبيع لتحول الى تحالف جديد والذي كرسه ساركوزي بعد قيام  
الثورة في ١٧ شباط ٢٠١٢ ثم سار عليها من بعده الرئيس هولاند في المجالات  
السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية تتطلع من خالما ليبيا الى مكافحة  
فرنسا على دعمها الكبير في الحملة السياسية والعسكرية التي قادتها باريس  
لإطاحة بالقذافي ودعم الثورة بكلة السبل والإمكانات أوروبا وأميركا، ثم  
الحاجة للخبرات الفرنسية لإعادة أعمار ليبيا وأهمية الشركات والصناعات  
الفرنسية للسوق الليبية .

اما فرنسا فأنها تنظر الى الازمة المالية العالمية وتاثيراتها التي ضربت اوربا من  
اليونان الى فرنسا بحاجة ماسة الى إعادة مواطيء القدم لها في مناطق نفوذها  
في شمال افريقيا في مقدمتها ليبا الغنية بالثروات النفطية والغازية والتي بحاجة  
إلى إعادة الاعمار بعد ماتركته الحرب الغربية على الارضي الليبي، ثم ان  
باريس تنظر باهتمام كبير الى الموقع الحيوستراتيحي لليبيا كبوابة للقاربة الافريقية  
شمالا والمطلة على البحر المتوسط عبر ساحلها الشمالي الطويل، وخيراته  
الطبيعية المتعددة بأنها تشكل لها فرصة مؤاتية لقطف ثمار موقفها الداعم للثورة

اللبيبة وتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية في هذه المنطقة الحيوية من الشرق وهذا يعيد ترتيب الترتيبات الامنية والعسكرية في المنطقة، ومناطق النفوذ السياسية في عالم الجنوب تحكم من خلالها فرنسا مكانتها في شمال افريقيا، وتنافس الولايات المتحدة التي تكرس تواجدها هناك.

وربما تعتقد فرنسا منذ ساركوزي بان ليبا قد تكون الدولة التي تعوضها خسائرها الاقتصادية والمالية، وان العقود والاتفاقيات التي ابرمتها مع النظام السابق وبلغت ١٠ مليار دولار ممكن ان تعوضها وتزيد عليها مع النظام الجديد للمضي في اعادة اصلاح الاقتصاد الفرنسي والنهوض به من خلال فتح الشركات والاستثمارات ورجال الاعمال والمشاريع في ليبا الخارجية من فترة طويلة من الركود الاقتصادي والازمات الخارجية وتدمير في البنية التحتية.

وهذه المعادلة بين فرنسا وليبيا تحكم العلاقة الجديدة بينهما مابعد ٢٠١١ التي يمكن ان توصف بأنها (تحالف جديد) لكل منهما اهدافه وخياراته التي يسعى اليها في المستقبل .

### الاهوامش

(١) مركز الدراسات الدولية-جامعة بغداد.

(٢) انظر موقع الموسوعة الالكترونية: [www.wikimedia.com](http://www.wikimedia.com)

(٣) انظر: المرجع السابق. [www.wikimedia.com](http://www.wikimedia.com)  
Ronald Bruce St John, Libya, Continuity and Change, (London and New York: routledge Taylor & Francis Group), 2011, p.83.

(٤) Johan Wright History of Libya, (London: hurt company), 2010, pp.7-45  
وعن المقاومة الليبية راجع: انزوسانتا ريلليو وآخرون، عمر المختار وإعادة الاحتلال الفاشي للبيضاء، (طرابلس: منشورات مركز جهاد الليبي للدراسات التاريخية، سلسلة الدراسات المترجمة)، ٢٠٠٥، (٧).

(٥) على عبد اللطيف أحmed، الأصوات المهمشة الخضوع والعصيان في ليبا أثناء الاستعمار وبعد، ترجمة عمر أبو القاسم الككلي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية)، ٢٠٠٩، ص ٦٤-٤٦

(٦) انظر الدراسات الليبية المهمة:

على عبد اللطيف أحيمدة، المجتمع والدولة والاستعمار في ليبيا في الأصول الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لحركات وسياسات التوطن، مقاومة الاستعمار ١٨٣٠-١٩٣٢، سلسلة أطروحتات الدكتوراه (٢٦)، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥)؛ مصطفى عمر التير، التنمية والتحديث، نتائج دراسة ميدانية في المجتمع الليبي، (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٨٠)؛ محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتتحول الديمقراطي في ليبيا، تقديم سعد الدين إبراهيم، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، ١٩٩٥).

(٧) ياسكل بونيافاس، "السياسة الفرنسية في الخليج: الفروض والتحديات والانعكاسات"، في: المصالح الدولية في منطقة الخليج، ط. ١، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، ص. ٥٦؛ للمزيد من التفاصيل عن الوجود الفرنسي في الخليج العربي راجع: عبد الأمير محمد أمين، التأثيرات في الخليج العربي في القرن الثامن عشر، (بغداد: مطبعة اسعد، ١٩٦٦)؛ صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي ١٧٨٩-١٨١٠، (بغداد: مطبعة العاني، ١٩٧٩).

(٨) بوقنطر الحسان، السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ عام ١٩٤٧، سلسلة أطروحتات الدكتوراه (٩)، ط. ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص. ٤٠.

(٩) انظر:

Christine Ockrent, "France: Looking for Europe", Carnegie Europe, in: [www.carnegieEurope.com](http://www.carnegieEurope.com)

(١٠) *Ibid.*

(١١) عمر الشوبكي، "المسلمون والدولة العلمانية في فرنسا: علمانية متشددة أم عداء للإسلام"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٦، (القاهرة: أبريل/نيسان ٤٢٠٠)، ص. ٦٠.

\*(الاتحاد من أجل المتوسط) مقترن فرنسي سعت إليه من أجل إقامة تكتل سياسي واقتصادي في حوض البحر المتوسط ولكنه لاقى رفضاً من الزعيم الليبي القذافي.

(١٢) خالد سعد زغلول، "قراءة في ملف العلاقات الفرنسية-الليبية"، جريدة الأهرام اليومي، ٣١/٣/٢٠١١ في الموقع الإلكتروني: [www.alahram.com](http://www.alahram.com)

علي محافظه، فرنسا والوحدة العربية ١٩٤٥-٢٠٠٠، موافق الدول الكبرى من الوحدة العربية، ط. ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨)، ص. ٢٧٥.

(١٣) زغلول، المرجع نفسه.

(١٤) John, op.cit.p.137.

(١٥) احمد طاهر، "العلاقات الأوروبية-اللببية بداية جديدة"، جريدة الأهرام، القاهرة، ٨/١٢/٢٠١٢.

(١٦) John, op.cit.p.138.

(١٧) طاهر، المرجع السابق.

(١٨) طاهر، المرجع نفسه.

دراسات دولية  
العدد الخامس والخمسون

(١٩) بيتر جي كاترنشتاين، الحضارات في السياسة العالمية، ترجمة فاضل جكير، سلسلة عالم المعرفة العدد (٣٨٥)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، شباط ٢٠١٢، ص ١٣٢-١٣١.

(٢٠) المرجع نفسه، ص ١٣٢.

(٢١) Wright, op.cit, p.135.

(٢٢) زغلول، المرجع السابق؛ طاهر، المرجع السابق.

(٢٣) انظر:

Ivo H. Daalder and James G Stavridis, "Natops Victory in Libya, the Right Way to Run an Intervention," foreign affairs, vol.32.no.2, march-April, 2012, pp.2-7.

(٢٤) انظر: الحلقة النقاشية "ليبيا وآفاق التحول الديمقراطي"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٤، العدد ٣٩٥، (بيروت: كانون الثاني ٢٠١٢)، ص ٧٨-٩٠.

(٢٥) محمد سيد احمد فال، "الثورة الليبية قراءة في آليات إسقاط نظام الحكم الفردي"، في: التقرير الاستراتيجي، الأمة واقع الإصلاح ومجالات التغيير، الإصدار السادس، (الرياض: مجلة البيان، ٢٠١٢)، ص ١٨٤.

أدت الأزمة المالية العالمية إلى تدهور مالي واقتصادي في الولايات المتحدة ودول أوروبية منها فرنسا وانعكست على منظومة المال والاستهلاك والأسوق العالمية والعقارات وانهيار الاقتصاديات وضرورة البحث عن آليات للنهوض من الأزمة بالاقراض أو الاستدانة أو الاتعاش بالاستثمارات والحصول على النقد وغيرها.

انظر: زياد حافظ، الأزمة المالية العالمية، شؤون اقتصادية، (٨)، ط ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٧.

(٢٦) راجح مداخلة جريل في: "ليبا إلى أين؟"، الحلقة النقاشية، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٥، العدد ٣٩٩، (بيروت: مايو/ أيار ٢٠١٢)، ص ١١٤.

شهدت ليبيا بعد الثورة إجراء أول انتخابات، وأفرزت تلك الانتخابات واقعاً سياسياً واسديولوجياً مغايراً للدول التي شهدت الربيع العربي، فقد أعطى الشعب الليبي أصواته إلى جانب (ائتلاف القوى الوطنية) الليبرالي الاتجاه وخاصة في أكبر مدينتين في ليبيا هما العاصمة طرابلس وبنغازي وضم الائتلاف أربعين حزباً وترأسه الدكتور محمود جريل أمين (وزير) التخطيط في عهد القذافي الذي أصبح رئيس وزراء بعد الثورة وحصل ائتلافه على ٣٩ مقعداً من أصل ٨٠ مقعداً للأحزاب والكتل السياسية. في حين حصلت جماعة الأخوان المسلمين الممثلة في (حزب العدالة والبناء الإسلامي) على ١٧ مقعداً.

انظر: جريدة الشرق الأوسط، لندن، ع ١٩٢١، ١٩٢٠/٧/١١٩٢١، .٢٠١٢.

(٢٧) احمد يوسف احمد وآخرون، حال الأمة العربية ٢٠١٢-٢٠١١، ٢٠١٢-٢٠١١، مع مطالعات التغيير وآفاقه، ط ١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢)، ص ٤٨.

- (٢٨) المرجع نفسه، ص ٤٧-٤٨.
- (٢٩) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ع ٢٧/١١٩٢٩، ٢٠١٢م٧/١١٩٢٩.
- (٣٠) جريدة المشرق، بغداد، ع ٢٧/٢١٨٧، ٢٠١١/٩/٢١٨٧.
- (٣١) جريدة الشرق الأوسط، لندن، ع ٢١/١١٨٣٢، ٢٠١١/٤/١١٨٣٢.
- (٣٢) موقع المنارة الالكتروني، [www.manara.ma](http://www.manara.ma) 12L12L2012.
- (٣٣) جريدة الوطن الليبية، طرابلس، ٢٠١٢/٨/١٢.
- (٣٤) انظر: الموقع الالكتروني، [solidarity.com](http://solidarity.com) 14-12-2012 [www.press](http://www.press).
- (٣٥) خالد حفي، "الجوار القلق تأثيرات الشورة الليبية في علاقات ليبيا الإقليمية"، مجلة السياسة الدولية، ع ١١٨، (القاهرة: نيسان ٢٠١٢)، ص ١٢٠.
- (٣٦) انظر التفاصيل:
- زايد عيد الله مصباح، "إشكاليات بناء الدولة الديمقراطية في ليبيا: القيم واتخاذ القرار"، مجلة المستقبل العربي، السنة ٣٥، ع ٤٠، ٢٠١٢، (بيروت: ايلول ٤٠، ٢٠١٢).
- (٣٧) Wright, op.cit, pp. 228-229.
- (٣٨) جريدة العرب، الدولية، لندن، ٢٠١٢/١١/١٣.
- (٣٩) جريدة الوطن، طرابلس، ٢٠١٢/١٢/٦.

### *French- Libyan relations: historical background and future vision*

**Assistant Professor:  
DR. Mufeed al-Zaidy**

#### **Abstract**

The Relations between France and Libya are distinguished to be unstable and witnessed many crisis reached to the military confrontations and War in Chad in the eighties of the last century. But after 2003 the relations started to improve between the two states especially after the improvement of Libya's relations with the western countries generally.

This research deals with the nature of the relations after the outbreak of Libyans Revolution in 17 February 2011 when France gone aggressive toward Mu'ammar al-Qadhafi regime to the extent that France participated in the military intervention with NATO to end the regime, and beginning the new phase of relations between France and Libya based on alliance and cooperation in the Future.